	ب. من خلال أدوات وتقنيات مثل التأمين والمشتقات المالية. ☑ ت. من خلال فرض الضرائب على الشركات. ث. من خلال تقليل التبادل التجاري بين الدول.
9- من هم "المشاركون" في النظام المالي؟	أ. الأفراد الذين يملكون الأموال الزائدة فقط. ب. الحكومات التي تصدر العملة المحلية. ت. السماسرة والوسطاء الماليون الذين يتعاملون في الأسواق المالية. ☑ ث. المؤسسات المالية الدولية فقط.
10- ما هو دور النظام المالي في "تطوير التجارة"؟	أ. تأمين النقود فقط. ب. توفير التمويل والخدمات المالية اللازمة لتعزيز التجارة الداخلية والخارجية. ☑ ت. تقييد التجارة الخارجية لتقليل المخاطر. ث. مراقبة أسعار السلع في الأسواق العالمية

الجزء الثاني: الإجابة ب ✓ أو ✗ مع تعليل الصح والخطأ.

السؤال	التعليل
1- القانون 23-09 لا يتضمن أية تعديلات على صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي.	**خطأ:** القانون 23-09 يوسع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي، بحيث يُخول له وضع معايير لضبط سير منظومة الدفع، وتحديد شروط اعتماد الوسط المستقلين ومزودي خدمات الدفع، مع وضع قواعد وأخلاقيات مهنية جديدة.
2- القانون 23-09 يمنح بنك الجزائر صلاحيات أكبر في تخصيص السيولة الاستعجالية للبنوك التي تواجه مشكلات في السيولة المؤقتة.	**صح:** القانون 23-09 أضاف أدوات جديدة للسياسة النقدية تتضمن منح السيولة الاستعجالية للبنوك كملاذ أخير عند مواجهة ضغوط سيولة مؤقتة، بهدف الحفاظ على الاستقرار المصرفي.
3- قانون 23-09 استبدل مصطلح "الصيرفة الإسلامية" بـ "الصيرفة التشاركية" في النظام المصرفي الجزائري.	**خطأ:** القانون 23-09 رسخ مفهوم "الصيرفة الإسلامية" وألغى مصطلح "الصيرفة التشاركية"، حيث أكد على أن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
4- القانون 23-09 يعزز من رقمنة النظام المالي من خلال إدخال الدينار الرقمي الجزائري.	**صح:** أحد الأهداف الرئيسية لقانون 23-09 هو تحفيز الرقمنة في القطاع المالي والمصرفي، حيث يتضمن إدخال الدينار الرقمي الجزائري، الذي سيكون تحت إشراف بنك الجزائر.
5- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة في الجزائر تأسست بعد إصدار قانون 23-09.	**خطأ:** شركة تسيير بورصة القيم المنقولة تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 في مايو 1993، بينما قانون 23-09 الذي صدر في 2023 جاء ليطور ويحسن البيئة المصرفية.
6- بموجب قانون 23-09، يتم تمويل الخزينة العامة مباشرة من خلال البنك المركزي في حالة العجز المالي.	**خطأ:** قانون 23-09 يعزز من استقلالية البنك المركزي، حيث يحدد أنه يجب على بنك الجزائر ألا يمول الخزينة العامة بشكل مباشر عبر التمويل المفرط. القانون يضع حدًا لتمويل العجز المالي من خلال البنك المركزي، ويسعى إلى تقليل التزامات البنك تجاه الدولة لضمان استقرار التوازنات النقدية.